

تجربة السودان في مجال اصدار الصكوك الحكومية

ورشة عمل
الصكوك الاسلامية ، تحديات .. تنمية وممارسات دولية – الأردن

إعداد وتقديم: الأستاذ عثمان حمد محمد خير

٦ – ٧شعبان ١٤٣١ هـ

BDO



المقدمة

- لجأ السودان إلي استخدام أذونات الخزانة العامة أول مرة عام ١٩٦٦ لسد عجز الموازنة. وكانت هناك محاولات لإنشاء سوق لتنظيم الأوراق المالية في عقد الستينيات من القرن الماضي إلا أن الفكرة رات النور فعلياً عام ١٩٩٤م بإجازة قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية وقانون صكوك التمويل لعام ١٩٩٥م لتنظيم اصدارات الصكوك المختلفة.

- في بداية التسعينات ادخلت تعديلات هيكلية علي تركيبة الاقتصاد السوداني تم بموجبها الغاء العمل بنظام سندات الخزينة باعتبارها آلية غير متطابقة مع موجهات الاقتصاد الاسلامي مما ادي الي التفكير في اصدار اوراق مالية حكومية تتفق مع موجهات الشريعة الاسلامية.

- شهد الاقتصاد السوداني خلال النصف الاول من التسعينيات تراجعا كبيرا وتضخم حجم الاستدانة من النظام المصرفي وبلغت معدلات التضخم ١٣٣% في عام ١٩٩٦. كماساءت علاقات السودان مع المؤسسات الخارجية المانحة وشح نظام المنح والقروض.

KSE
سوق الخرطوم للاوراق المالية

- سعت الدولة لابتداع الادوات والوسائل والآليات الكفيلة بتحقيق اهداف سياسات الاقتصاد الكلي وذلك بالإستخدام الامثل للموارد المتاحة، وايجاد آليات مناسبة لإنفاذ السياسات المالية تراعي الجانب التاصيلي للمعاملات المالية، وامكانية التطبيق علي نطاق الاقتصاد الكلي بما يتسق مع سياسات مؤسسات التمويل الدولية المختلفة.

- وفي إطار تنظيم المعاملات الإسلامية والتمويل الاسلامي تم إصدار قانون صكوك التمويل الحكومية لعام ١٩٩٥م.

- انشأت وزارة المالية والاقتصاد الوطني إدارة السندات الحكومية والتي عرفت فيما بعد بإدارة الصكوك الحكومية تحت الإشراف المباشر للسيد الوكيل كادارة متخصصة **لتقوم باصدار** الاوراق المالية المختلفة، ولتساهم كذلك في توفير موارد اضافية وسد **العجز في الموازانة العامة** وقد قامت الادارة بدراسات تفصيلية لاصدار شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) بالتنسيق مع بنك السودان و صندوق النقد الدولي والبنك الاسلامي للتنمية بجدة.



- تم اصدار شهادات شهامة في مايو ١٩٩٩م (والتي عرفت بالجيل الاول للاوراق المالية) عبر شركة السودان للخدمات المالية وهي الشركة التي تعمل وكيلا لتسويق الاوراق المالية الحكومية. وتصدر الشهادة مبنية علي اساس مشاركة الدولة في حصة من انصبتها في مؤسسات،شركات وهيئات مملوكه لها جزئيا او كليا.

- يمثل اصدار شهادة مشاركة مقابل اصول عملية توريق اصول(Securitization Of Assets) وهذا يعني أن مالك هذه الأصول يمكنه الحصول علي موارد مالية دون بيع الأصول.

- لقد اصبحت شهامة خلال فترة وجيزة وسيلة فعالة لتمويل الموازنة العامة تستطيع الحكومة خلالها الحصول علي موارد حقيقية من الجمهور بدلا من اللجوء للإستدانة من النظام المصرفي.



وقد حققت شهامة اهدافها المتمثلة في:-

- المساهمة في إدارة السيولة في الاقتصاد كأحد أدوات السياسة التمويلية و النقدية.
- تجميع المدخرات القومية وتشجيع المؤسسات والأفراد على استثمار فوائضهم.
- توفير تمويل غير تضخمي للدولة.
- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية الاستراتيجية.
- العمل علي تنشيط سوق الاوراق المالية.
- زيادة ثقة المستثمرين في الدخول في استثمارات مع الدولة.

تقوم عملية إصدار شهامة على ثلاثة أركان أساسية:-

- **المصدر**: حكومة السودان وتمثله وزارة المالية.
- **المستثمرون**: أفراد، شركات، بنوك، هيئات، صناديق ولجان.
- **الوكلاء**: شركة السودان للخدمات المالية الوكيل الرئيسي وشركات الوكالة المعتمدة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.



أهم مميزات شهامة:-

- عائد مرتفع.
- فترة سريان قصيرة (عام واحد).
- ذات سيولة عالية.
- قابلة للتداول في السوق الثانوية ولديها اسعار سوقية يومية.
- تقبل كضمان من الدرجة الاولي مقابل التمويل الممنوح من الجهاز المصرفي.

يعتمد الطلب المتزايد علي شهامة علي ربحيتها العالية وذلك لانها مبنية علي اصول مؤسسات اقتصادية ناجحة. وتمثل هذه الربحية من الناحية الأخري تكلفة عالية للحكومة يصعب عليها الاستمرار في تحملها في المدي الطويل، لذلك إقتضي الأمر السعي لايجاد آليات بديلة متوافقة مع الموجهات العامة للدولة وطويلة الآجل يتم توجيه تمويلها لصالح المشروعات التنموية الاستراتيجية.

كما تتوفر فيها شروط العقود الشرعية مثل (**السلم، المرابحة، الاجارة، المقاولة، الاستصناع...ألخ**) وتتسم بالمرونة و التنوع في الآجال وتلبي رغبات كافة المستثمرين.



صكوك الاستثمار الحكومية

علي الرغم من النجاح الكبير الذي حققته شهادات شهامة إلا أنه بات واضحاً وفي ظل التكلفة العالية لإستدانة الدولة عبر هذه الشهادات وخصخصة معظم الأصول الحكومية فقد برزت الحاجة الي استنباط واستحداث اوراق مالية جديدة تتوفر فيها شروط العقود الشرعية وتتسم بالمرونة وتنوع الفئات والآجال لتلبية متطلبات كافة المستثمرين وتتناسب مع مواردهم المتاحة . ولذلك جاء استنباط مايعرف بالجيل الثاني للاوراق المالية والمتمثل في صكوك التنمية أو صكوك الاستثمار الحكومية والتي بدأ العمل بها في عام ٢٠٠٣م .

تعريف صكوك الاستثمار

صكوك الاستثمار الحكومية عبارة عن صكوك يمكن لحاملها المساهمة في تمويل الانفاق الحكومي (الرأسمالي و التنموي) عن طريق عقود الإجارة والمرابحة والمقاولة والاستصناع والسلم .... إلخ.

تستطيع صكوك الاستثمار الحكومية تلبية الاحتياجات المختلفة للدولة (مشتريات الدولة من معدات وآليات بالإضافة إلي التمويل التنموي للمشتريات المختلفة ومشروعات البني التحتية) كما تعطي حاملها أرباح سنوية شبه معلومة طيلة فترة الاصدار.



مزايا التمويل عبر الصكوك الحكومية

- يعد هذا النوع من التمويل تمويلاً غير تضخمي ومستقر عن طريق توفير موارد حقيقية، كما يساهم في تمويل التنمية في المدي القصير والمتوسط. ويساعد في تشجيع الاستثمار وتطوير وتنشيط أسواق راس المال المحلية.
- تعطي أرباح شبه ثابتة لفترات معينة (حسب فترة الاصدار). كما أنه يساعد علي التخطيط للأرباح الناشئة مستقبلا. كما أن أرباحها تسدد كل سته أشهر، وهي مدرجة في السوق ويمكن تداولها في أي وقت.
- كما تقبل هذه الصكوك كضمان من الدرجة الاولي مقابل التمويل الممنوح من الجهاز المصرفي. وهي تستخدم ضمن أدوات الاقتصاد المختفة (السياسات النقدية والسياسات المالية) . كما أنها إستثمار مأمون ذو مخاطر قليلة ومضمون بواسطة بنك السودان المركزي . تتناسب تكلفة التمويل مع آليات السوق ، ويعتبر حملة الصكوك مساهمين في تمويل المشروعات التنموية الإستراتيجية .



المرتكزات القانونية لاصدار الصكوك الحكوميه

- إنشاء شركة ذات غرض خاص (spv)
- الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف و المؤسسات المالية
- لجنة تنظيم إصدارات الصكوك المنشاه وفقا لقانون تنظيم الصكوك لعم ١٩٩٥م
- سوق تداول الصكوك (سوق الخرطوم للاوراق المالية)
- معايير هيئة المحاسبة المالية الاسلامية
- نشرات اصدار الصكوك

اصدارات صكوك الاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩م :-

شهدت الفترة من مايو ٢٠٠٣م إلي ديسمبر ٢٠٠٩م طرح اربعة عشر اصداراً لصكوك الاستثمار الحكومية تمت اكتتاباتها في فترات دورية في كل عام آخذة في الأعتبار احتياجات وزارة المالية لتمويل التنمية خلال العام، وقد بلغ حجم الموارد المحققة حوالي ٢٫٢٣٧ مليون جنيه .



أرباح صكوك الاستثمار الحكومية

حسب نشرات الاصدار فإن معدل الأرباح المعلن عنها للاصدارين الاول والثاني بلغتا حوالي ٢٠%. بينما يقدر معدل الارباح في الاصدارات من الثالث وحتي التاسع بين ١٤- ١٦%. ويقدر المعدل بالنسبة للاصدار العاشر وحتي الرابع عشر ١٦-١٨%. ويتم توزيع الارباح دوريا خلال العام .

مميزات ارباح الصكوك

- ثبات معدل الارباح طيلة عمر الاصدار (من ٢ الي ٦ سنوات) مقارنة مع الارباح المتغيرة سنويا في شهامة والصناديق.
- معدلات ارباح الودائع بالبنوك تعتمد علي السياسة التمويلية الصادرة عن بنك السودان حيث تبلغ (١٠% الي ١٢%) للعام ٢٠٠٧-٢٠٠٩م .
- معدلات ارباح المرابحات علي اساس السياسة التمويلية لبنك السودان حوالي (١٠%) .
- التوزيع الدوري لارباح الصكوك يجعلها ايرادا ثابتا للمستثمرين خلال العام .
- تمثل موارد الصكوك استثمار لموارد حقيقية في الاقتصاد وبالتالي تعتبر تمويل غير تضخمي .
- غير مرتبطة بالمؤثرات السياسية الموجودة في الإقتراض الخارجي .
- أدت إلي تنشيط سوق الاوراق المالية وترسيخ ثقافة الأوراق المالية .
- تساهم في إعادة توزيع الدخل .
- الأرباح الموزعة تمثل إضافة في إعادة الاستثمار المحلي سواء للأفراد أو المؤسسات .



الاستخدامات

يتم التنفيذ من خلال الإجراءات التالية

- تقوم وزارة المالية بتحديد المشروعات المراد تمويلها عبر صكوك الاستثمار الحكومية.
- تحدد صيغة التمويل المناسبة بحسب طبيعة المشروع ليوقع عقد التمويل بين وزارة المالية و شركة السودان للخدمات المالية.
- تكملة الإجراءات الفنية والشرائية والتعاقدية حسب اللوائح المعمول بها وبتضمن العقد مع الجهة المنفذة للمشروع شروط جزائية في حالة التأخير أو الإخلال بنصوص العقود .
- قيام شركة السودان بتوقيع عقد التنفيذ مع الجهة المنفذة للمشروع بحضور ممثل إدارة الصكوك وممثلي الجهة المستفيدة ويتضمن العقد مسؤلية الجهة المستفيدة الكاملة في مراعاة النواحي الفني للتنفيذ والتي من بينها تأكيد التنفيذ وفق المواصفات الفنية في كل مرحلة وقبل مطالبة الجهة المنفذة بالاستحقاقات .
- يتم التمويل حسب حجم التنفيذ ولا يتم سداد الدفعة الاخيرة الا بعد اكتمال المشروع وإستلامة بواسطة لجنة ثلاثية من وزارة المالية وشركة السودان للخدمات المالية والجهة المستفيدة.



الاستغلال الفعلي للموارد المحققة من إصدارات صكوك الاستثمار الحكومية : -

بلغت جملة الموارد المحققة خلال الفترة ٢٠٠٣ إلي ديسمبر **٢٠٠٩م حوالي ٢٫٢٣٧** تم توجيه **٥٩٫٥%** منها إلي مشروعات تنموية(قومية وولائية) وتم توجيه **٨٫٩% من الموارد إلي** البنك الزراعي لمقابلة احتياجات تشغيلية مختلفة، بينما تم توجيه **٢٦٫٧% من الموارد لمقابلة** مشروعات مختلفة شملت خدمات الثروة الحيوانية وتطوير البنية التحتية لصناعة النسيج حسبما يوضحه الجدول التالي :-



جدول يوضح توزيع موارد صكوك الاستثمار الحكومية

البيان	المبلغ (مليون دينار)	النسبة
تنمية قومية	٨٨٩	%٤٠
تنمية ولائية	٧٢٢	%٣٢
مصروفات تشغيلية	٥٤	%٢٫٤
تمويل حكومي متنوع	٤٤٩	%٢٠
مدخلات انتاج (البنك الزراعي)	١٢٣	%٥٫٤
الجملة	٢٢،٣٧	%١٠٠



استغلال الموارد حسب القطاعات الاقتصادية

- الجدول التالي يوضح أن نسبة ٣٣٫٨% من جملة الموارد تم توجيهها للبنيات الاساسية (الري، الطرق، مطار الخرطوم الجديد، السكة حديد، النقل النهري وكباري صغيرة في الولايات).
- بينما كان نصيب الخدمات الاساسية(تعليم، صحة ومياه)٢٩٫٥%.
- بلغ نصيب القطاعات الانتاجية(الري والزراعة) ٦٫٢%.
- بلغت نسبة أوجه الانفاق التشغيلية ٢٢%.
- تم تخصيص نسبة ٨٫٩% من موارد صكوك الاستثمار الحكومية لتوفير احتياجات مختلفة للبنك الزراعي.
- كما يوضح الجدول أيضا توزيع التمويل للمشروعات القومية والولائية للفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٧م.



جدول يوضح توزيع صكوك الاستثمار الحكومية قطاعياً

البيان	المبلغ (مليون دينار)	النسبة
الخدمات(صحة ،مياه وتعليم)	٦٥٩	%٢٩.٥
البنيات الاساسية	٧٥٦	%٣٣.٨
تمويل قطاعات انتاجية	١٣٨	%٦.٢
مدخلات انتاج(البنك الزراعي)	١٩٩	%٨.٩
انفاق تشغيلية	٤٩٢	%٢٢
الجملة	٢٢٣٧	% ١٠٠



المردود الاقتصادي

➢دعم المشروعات الاستراتيجية:

من خلال تمويل جزء من احتياجات سد مروي ومطار الخرطوم الجديد ومشروعات اسكان الطلاب في الولايات المختلفة وتمويل شبكة المياه ومحطة تحلية المياه ببورتسودان.

➢في مجال الصحة:

تم دعم المراكز الطبية القومية بالعاصمة والولايات والمعمل القومي الصحي وتوفير معدات تشخيصية متطورة ومعدات متخصصه في المجالات المختلفة بالمستشفيات الاتحادية في إطار مشروع توطين العلاج بالداخل.

➢في مجال التعليم العام والعالي:

تم توفير معامل تقنية متطورة للكليات التقنية إضافة الي توفير أجهزة كمبيوتر بملحقاتها لمدارس الولايات.

➢في مجال المياه:

تم حفر وتركيب مئات الآبار اضافة لبناء السدود وحفر الحفائر والتي ساعدت في حل مشكلة العطش في عدد من الولايات.

KSE
سوق الخرطوم للاوراق المالية

- **في مجل الزراعة والري**

تم دعم البنيات الاساسية للري وتوفير مدخلات الانتاج (تركتورات، حاصدات وزراعات).

- **في مجال الثروة الحيوانية**

تم توفير الامصال والادوية للامدادات البيطرية إضافة الي انشاء المحاجر البيطرية.

- **في مجال البنيات الأساسية**

تم دعم السكة الحديدية النقل النهري إضافة الي المساهمة في تشييد الطرق القومية والردميات والمزلقانيات بالولايات.

- **في مجل الصناعة**

تم تأهيل قطاع النسيج.

- **في مجال المعلوماتية**

تم دعم البنية التحتية للتلفزيون والإذاعة ووكالة السودان للأنباء بالمرسلات الإذاعية وتوفير الأجهزة التقنية المتطورة التي وضعت السودان في مصاف الدول المتقدمة.



➢ في مجال الآليات والمعدات

- تم توفير وحدات حفر متكاملة لبعض الولايات مما سهل من عملية بناء السدود والطرق وحفر الحفائر
- توفير معدات وآليات مختلفة للولايات.
- دعم القطاع الخاص من خلال مشاركته في تنفيذ المشروعات المختلفة وتوفير الاحتياجات.



المردود الاجتماعي

حققت الاستقرار للمجتمعات الريفية وذلك بتوفير الخدمات الأساسية بحفر الحفائر و الآبار وبناء الوحدات الصحية والتعليمية. وقد أعادت الثقة لجمهور المستثمرين لمشاركة الدولة في الاستثمار. كما أن التمويل الذي تم توجيهه لهذه المشروعات تم توفيره من موارد الجمهور المحليه وهذا يعتبر مساهمة من المستثمر المحلي في تمويل التنمية.

عملت علي ترسيخ مبدأ الشفافية والتشغيل من خلال العطاءات التنافسية المفتوحة وتنشيط سوق العمل المحلي من خلال مشاركة ٥٠٠ شركة بحسب الجدول التالي:



المشروع	عدد الشركات المنفذة
البنيات الاساسية	١٢٠
المشروعات الانتاجية	٥٨
مشروعات الصحة	٧٧
مشروعات المياه	٧٢
مشروعات التعليم	٤٢
الآليات و المعدات	٥٨
المشروعات الاخري	٧٣
المجموع	٥٠٠

KSE
سوق الخرطوم للاوراق المالية

التحديات

- تنفيذ مشروعات التنمية الاستراتيجية يتطلب توفير الموارد اللازمة ومن هنا يأتي سعي الدولة في الحصول علي نسبة مقدرة من هذه الموارد بالاعتماد علي الصكوك الحكومية إضافة الي توفير المناخ المناسب لفرص الاستثمار عبر التوريق المالي.
- الجوانب التشريعية والقوانين.
- اعداد موازنه مبرمجه للدولة للمشاريع والمشتريات التي سيتم تمويلها عبر الصكوك بصوره ادق وأعمق مماهو عليه الأن.
- وجود سوق ثانوية وصناع سوق
- وجود هيئة الرقابة الشرعية المخصصه للإشراف علي جميع الاصدارات والتأثير



الرؤى المستقبلية

اصبح التوجه نحو سياسة التوريق اتجاها عالميا تعول عليه الكثير من الدول لتمويل المشروعات التنمويه لزيادة الأنشطة الاقتصادية ورأس المال مما يحتم تذليل كل العقبات والمشكلات التي تواجهه. تتجه الدولة نحو التوسع في استخدام صيغ التمويل الاسلامية المختلفة وذلك بإزالة الصعوبات التي تواجه بعض الصيغ و تعمل علي تحقيق الآتي :

- توسيع قاعدة الإستثمار بمشاركة السودانيين العاملين بالخارج والسماح للأجانب بالإستثمار في الصكوك في ظل استقرار سعر الصرف.
- تنشيط حركة صكوك الاستثمار الحكومية من خلال إدراجها في أسواق المال العربية.
- التداول الإلكتروني والتعريف بثقافة البورصات يمثل الضمانة الأساسية لتوصل المعلومة للمستثمر.
- استخدام المستشاريات الاقتصادية في ترويج صكوك الاستثمار الحكومية بالخارج من خلال نشر التقارير الدورية والمنشورات التي تعرف بالصكوك الحكومية.
- قيام وزارة المالية والاقتصاد الوطني وشركة السودان للخدمات المالية وسوق الخرطوم للاوراق المالية بجهد أكبر لنشر الوعي الإدخاري لصكوك الاستثمار الحكومية ومزاياها من خلال وسائل الاعلام المختلفة واستغلال جميع المنابر المتاحة داخلياً.
- استخدام موارد صكوك الاستثمار في مشروعات انتاجيه وإلزام الجهات المستفيدة بالمشاركة في سداد الالتزامات.



سوق الخرطوم للأوراق المالية

شهدت مسيرة سوق الخرطوم للأوراق المالية مراحل عدة وإنتقالات متعددة كان من شأنها دفع عجلة التقدم في السوق ، حيث كان آخرها تحول السوق للتداول الإلكتروني وفيما يلي لمحات عن أهم المراحل في عمر السوق:

- بدأت فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان منذ العام ١٩٦٢ حيث تم إجراء العديد من الدراسات والاتصالات بدأتها وزارة المالية وبنك السودان بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي .
- في العام ١٩٨٢ تمت إجازة قانون سوق الأوراق المالية من قبل مجلس الشعب لكي ينظم إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان ولكن لم يتم أي شئ في هذا المجال حتى عام ١٩٩٢م .
- بدأت الخطوات الجادة لإنشاء سوق للأوراق المالية في أغسطس ١٩٩٢م وذلك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي والتي نادى بها البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (١٩٩٠ - ١٩٩٣)
- تم تأسيس هيئة الأسواق المالية في عام ١٩٩٢ وفي نوفمبر من نفس العام أقر مجلس الوزراء تعديلاً على قانون سوق الأوراق المالية لعام ١٩٨٢ ولكن هذا القانون المعدل لم يف بكل الأغراض لإنشاء سوق للأوراق المالية.
- في عام ١٩٩٤ أجاز المجلس الوطني الانتقالي قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية والذي أصبحت بموجبه سوق الخرطوم للأوراق المالية كيانا قانونيا مستقلاً.

KSE

سوق الخرطوم للاوراق المالية

- بدأ العمل في السوق الأولية (سوق الإصدارات) في العاشر من شهر أكتوبر ١٩٩٤م .
- بدأ العمل في السوق الثانوية (سوق التداول) في شهر يناير من العام ١٩٩٥م بعدد ٣٤شركة مدرجة.
- **في العلم** ١٩٩٦ ارتفع عدد الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية من ٣٤ الي ٤٠ شركة .
- **في العلم** ١٩٩٧ زيادة مقدرة في راس المال السوقي لسوق الخرطوم للاوراق المالية من ما يعادل ٣١ مليون دولار أمريكي الي ١٣٩ مليون دولار أمريكي وتأسيس بنك الاستثمار المالي للمساهمة في تنشيط التعامل في سوق الاوراق المالية.
- **في العلم** ١٩٩٩ بدأ العمل بنظام السوق الموازية وتم تصنيف الشركات المدرجة بالسوق الثانوية وفقاً لاستيفائها الشروط المنظمة لادراج الشركات في اي من السوقين النظامي والموازي.
- **في العلم** ٢٠٠١ بداية اصدار العديد من صكوك الصناديق الاستثمارية وشهادات المشاركة الحكومية (شهامة) .
- **في العلم** ٢٠٠٢ توسع في علاقات السوق مع المؤسسات المالية الاقليمية والدولية .



- **في العام** ٢٠٠٣ تم اعلان مؤشر الخرطوم وادراج السوق في قاعدة بيانات صندوق النقد **العربي** وادراج سهم سوداتل تقاطعياً في سوق ابوظبي للاوراق المالية .
- **في العام** ٢٠٠٤ بلغ حجم التداول اعلي معدل له منذ انشاء السوق وتوقيع اتفاقية **تعاون مشترك** بين سوق الخرطوم للاوراق المالية وبورصتي القاهرة والاسكندرية .
- **في العام** ٢٠٠٥ ارتفاع قياسي في حجم التداول الي ١٫٢١ مليار جنيه وارتفاع في المؤشر بنسبة **نمو بلغت** ٩٧٫٣ % وأرتفاع في القيمة السوقية الي ٧٫٤٧ مليار جنيه وحسب قاعدة بيانات صندوق النقد العربي احتل السوق المرتبة الأولي من حيث نمو القيمة السوقية مقارنة ببقية الاسواق العربية بنسبة بلغت ٥٠٫٨% .
- **في العام** ٢٠٠٦ ارتفاع كبير في معدلات التداول حيث سجل حجم التداول ٢٫٠٦ مليار جنيه بنسبة **نمو بلغت** (٧٠%) .
- **في عام** ٢٠٠٧ تم انضمام السوق لاتحاد البورصات الافريقية مما فتح آفاقاً جديدة للتعاون الاقليمي بين اسواق المنطقة وبداية العمل في مركز الإيداع .
- **في العام** ٢٠٠٨ إرتفاعا ملحوظا في حجم التداول كما إكتمل إيداع أسهم جميع الشركات **المدرجة** في سوق الخرطوم للأوراق المالية الأمر الذي مهد الطريق لإكمال إجراء**ات التحول للتداول الإلكتروني**.



- **في العام ٢٠٠٩** سجل سوق الخرطوم أعلى معدل تداول منذ إنشاء سوقها الثانوية حيث **إرتفع حجم التداول إلى** (٢ر٢) مليار جنيه مقارنة بـ (١ر٨) مليار جنيه في العام الماضي أي بنسبة إرتفاع بلغت ١٩ر٥% **كما بدأ** نظام التحول للتداول الإلكتروني الذي سيكتمل بنهاية العام ٢٠١٠ **إنشاء ا□ كما تم في العام ٢٠٠٩** أيضاً وضع خطة عمل لتطوير السوق حيث جاءت هذه الخطة لتمثل الرؤية المستقبلية للسوق ، هذه الخطة تكونت من إثني عشر محوراً هاماً :
- **المحور الأول : التداول الإلكتروني :**

إن التداول الإلكتروني في السوق أصبح ضرورة عاجلة وملحة للأسباب الآتية :-

- تطوير السوق بما يمكن من مضاعفة قيمة العمل بالسوق ويسهل عملية تداول الأسهم
- مواكبة التطورات بالأسواق المالية الإقليمية والدولية
- ربط السوق بالأسواق المحلية والإقليمية والدولية
- إنضمام السوق لبعض قواعد البيانات الإقليمية مثل قاعدة بيانات صندوق **النقد العربي التي تضم ١٤سوقاً**
- مواكبة متطلبات الإدراج المتقاطع للشركات السودانية في الأسواق العربية والذي يتطلب إيجاد نظام إلكتروني
- التطبيق المرتقب لنظام التسويات الآنية الإجمالية (RTGS) وما يتطلبه من ارتباط السوق بالأنظمة الإلكترونية التي سيتم تطبيقها بهدف تسريع عمليات تحصيل أدوات الدفع المتداولة بالبلاد وترميز هذه الأدوات من سندات وشهادات وأسهم وصكوك وتوحيد مواصفاتها حتى يتم تحصيلها إلكترونياً وذلك باعتبار أن السوق هو أحد المؤسسات العاملة في أدوات الدفع .



- التداول الإلكتروني وبما يوفره من برامج سلامة (Security) عالمية يضمن سلامة البيانات من الاختراق والسرقة ويضمن سرعة تنفيذ الأوامر وسلامة سرية التعامل ويوفر أنظمة أمان موثوق بها وقاعدة بيانات جيدة .
- التداول الإلكتروني يضمن الشفافية الكاملة في كافة أنشطة السوق ويؤدي في ذات الوقت إلى المنافسة الحرة الشريفة والعدالة في توزيع الفرص .

المحور الثاني : إيجاد مقر دائم للسوق

المحور الثالث : الرقابة والإشراف على سوق الخرطوم للأوراق المالية

المحور الرابع : مراجعة قانون ولوائح السوق الداخلية

المحور الخامس : مراجعة الهياكل التنظيمية للسوق

المحور السادس : توسيع نشاط السوق ليشمل أسواق للسلع وسوق للعملة إضافة إلى سوق للعقارات

المحور السابع : إنشاء هيئة سوق المال

المحور الثامن :الموارد البشرية

المحور التاسع: محور الحوكمة



المحور العاشر : الترويج لنشاط السوق محلياً وخارجياً

المحور الحادي عشر : تحسين بيئة العمل

المحور الثاني عشر : إنشاء جمعية الوكلاء

- **في العام** ٢٠١٠ تم إعتماد السوق بصفة مراقب في إتحاد البورصات العربية على أن **يتمتع بكامل** العضوية عند إنعقاد الإجتماع القادم للإتحاد ، كذلك تم توقيع عقود تشغيل وتركيب أجهزة البرامج .



نشاط الصكوك في سوق الخرطوم للأوراق المالية

جاء إصدار الصكوك والعمل على ترويجها عبر سوق الخرطوم للأوراق المالية منذ العام ١٩٩٨ حيث بدأ إصدار صكوك الصناديق الإستثماري وتداولها في السوق منذ العام ١٩٩٨ ثم تبعها إصدار شهامة وتداولها في السوق من العام ٢٠٠١ وفيما يلي جدول يوضح نشاط الصكوك في سوق الخرطوم للأوراق المالية من حيث أحجام التداول ووزنها والنسبة التي تمثلها من إجماليات حركة التداول خلال الفترة من ٢٠٠٧ وحتى النصف الأول من العام ٢٠١٠

النشاط	2007	2008	2009	النصف الأول من 2010
عدد الصناديق المدرجة	19	28	34	34
عدد الشهادات المدرجة	21	28	34	34
عدد الأسهم المتداولة	9,406,825,010	281,609,805	164,712,836	114,288,463
عدد الصكوك المتداولة	2,717,193	4,977,907	4,228,900	635,340
عدد الشهادات المتداولة	2,016,530	2,421,055	3,417,714	2,184,391
عدد (الشهادات + الصكوك) المتداولة	4,733,723	7,398,962	7,646,614	2,819,731
نسبة الصكوك المتداولة في قطاع الصناديق إلى إجمالي الصكوك %	57	67	55	22.5
نسبة الصكوك المتداولة في قطاع شهامة إلى إجمالي الصكوك %	43	33	45	77.5
حجم التداول في قطاعات الأسهم	600,574,931.73	472,482,032.46	245,518,282.91	95,345,404.59
حجم التداول في قطاع الصناديق الإستثمارية	130,346,435.62	123,467,856.44	164,776,962.26	16,347,924.71
حجم التداول في قطاع شهادات شهامة	1,068,597,776.77	1,283,236,066.02	1,836,256,784.13	1,168,460,830.41
إجمالي حجم التداول	1,799,635,684.00	1,879,185,954.92	2,246,552,029.30	1,280,154,159.71
نسبة حجم التداول في قطاعات الأسهم إلى إجمالي حجم التداول %	33.37	25.14	10.93	7.45
نسبة حجم التداول في قطاع الصناديق إلى إجمالي حجم التداول %	7.24	6.57	7.33	1.30
نسبة حجم التداول في قطاع شهامة إلى إجمالي حجم التداول %	59.38	68.29	81.74	91.27
عدد العقود المنفذة في قطاعات الأسهم	2,794	2,872	1,819	497
عدد العقود المنفذة في قطاع الصناديق	457	438	385	136
عدد العقود المنفذة في قطاع شهامة	3,764	5,259	5,865	3,212
إجمالي عدد العقود المنفذة	7,195	8,569	8,069	3,845
نسبة قطاعات الأسهم من عدد العقود المنفذة %	38.8	33.5	22.5	12.9
نسبة قطاع الصناديق الإستثمارية من عدد العقود المنفذة %	6.35	5.11	4.77	3.53
نسبة قطاع شهامة من عدد العقود المنفذة %	52.3	61.37	72.68	83.5



الخلاصة

يمكن القول بصفة عامة أن الصكوك التي تم إصدارها (شهامة ، شمم ، صرح ، شهاب) قد ساهمت مجتمعة بصورة فعالة في مشاريع التنمية والبنى التحتية وفي إدارة السياسة النقدية وحدت لحد ما من نسبة التضخم وساهمت كذلك في إستقرار سعر الصرف .

كما يجري حالياً وعبر لجنة عليا العمل على تطوير هذه الصكوك وإستحداث أوراق مالية جديدة تساهم مع الصكوك الحاليه في جذب الاستثمارات المحلية والإقليمية والعالمية ، وتساعد في ذات الوقت البنك المركزي في إستخدامها كآليات لإدارة السياسة النقدية والسيولة ، هذا مع العمل كذلك على إيجاد سوق فاعله لتسييل هذه الصكوك عبر صناع السوق .

أود أن أختتم بمثال يوضح أهمية هذه الشهادات كأداة فعالة لإدارة السيولة عبر مايعرف بعمليات السوق المفتوحة ( ).



للاستفسار يرجى عدم التردد في الاتصال بنا على العنوان التالي :

الخرطوم - السودان

هاتف : ٢٤٩١٨٣٧٨٢٤٥٠ +

فاكس : ٢٤٩١٨٣٧٨٢٢٢٥ +

البريد الالكتروني : Osman.khair@kse-sd.com